مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٨٦

الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورونتي سوليث	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد ولدغريما
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

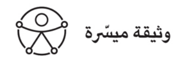
رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة أورسولا مولر، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تلقت الرئاسة أيضا طلبا من الاتحاد الروسي لدعوة السيدة إيلينا كرافتشنكو للمشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

هل من اعتراض على توجيه الدعوة إلى السيدة إيلينا كرافتشنكو؟

طلب ممثل السويد الكلمة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت السويد، بالاشتراك مع فرنسا ومملكة هولندا وبولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أن يُنظر في الحالة في أوكرانيا في المجلس اليوم بمعلومات مستكملة عن الحالة العامة من إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في ضوء ما يسمى بانتخابات المرتقبة في ما يشار إليه على نحو مضلل باسم جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، في شرق أوكرانيا.

ونرحب بموافقة أعضاء المجلس على جلسة الإحاطة، التي تعقد الآن، كما قال الرئيس، بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136) والرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264) دون الإنشاء الرسمي لبند جديد في جدول الأعمال. ويظل بندا جدول الأعمال منفصلين ومتميزين، ويمكن أن تعقد اجتماعات مجلس الأمن بشأن كل منهما على حدة في المستقبل.

وما يسمى بالانتخابات، التي ستعقد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، يجري تنظيمها في انتهاك لاتفاقات مينسك. والمسألة المطروحة ليست حول الجوانب الفنية المتعلقة بالانتخابات المقترحة ولكن حول إجراء الانتخابات في المقام الأول. تنظيم تلك الانتخابات ينبغي أن تكون نتيجة لاتفاق بين جميع الأطراف، الأمر الذي لا يزال قيد التفاوض. إن هذه الانتخابات تشكل تعديا على سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، وانتهاكا لروح ونص اتفاقات مينسك. ومقدمة الإحاطة المقترحة لا تمثل السلطات القانونية أو المجتمع المدني في أوكرانيا. والسماح بمشاركة ممثل عن كيان انفصالي غير شرعي في اجتماع للمجلس من شأنه أن يشكل سابقة خطيرة. ولذلك، فإننا لا نعتبر مقدمة الإحاطة التي يقترحها الاتحاد الروسي مختصة بالغرض قيد المناقشة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وفي حالة طرح المسألة للتصويت الإجرائي، فإن فرنسا ومملكة هولندا وبولندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات

المتحدة سوف تعارض أن يوجه المجلس دعوة إلى مقدمة الإحاطة الإضافية التي يقترحها الاتحاد الروسي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لا يخفى على أعضاء المجلس أن فكرة مناقشة الحالة المتعلقة بالانتخابات المرتقبة في شرق أوكرانيا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر جاءت من ستة وفود – السويد وهولندا وبولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا. غير أن أيا منها لم يفكر في أن يدعو من يعقد الاجتماع بشأنهم، ممثلين عن المنطقة، للمشاركة فيه. وعلاوة على ذلك، اقترح المبادرون عقده كاجتماع مغلق بحيث لا يتم إبلاغ وسائط الإعلام بعد ذلك إلا بالعناصر التي يريدون إبلاغها.

لقد خبرنا طويلا طرق العمل هذه في مجلس الأمن، ونحن ندين هذه الأمثلة الصارخة على المعايير المزدوجة. ولأغراض الشفافية، أصررنا على عقد جلسة علنية وطلبنا مشاركة رؤساء اللجان الانتخابية المركزية لجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين. ويحدونا الأمل أن يشاركنا أعضاء المجلس نفس القدر من الاهتمام بالحصول على معلومات كاملة عن الحالة الراهنة الحقيقية في أوكرانيا. وندعوهم إلى عدم الخضوع لضغط هذه الوفود أو عرقلة إحاطة إلى المجلس من ممثل جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين والأطراف في اتفاقات مينسك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): في ضوء التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس، أقترح أن أطرح للتصويت الاقتراح الداعي إلى توجيه دعوة، بوجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيدة إيلينا كرافتشنكو، لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن في إطار بندي جدول الأعمال المعنونين ”رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)“ و ”رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)“.

وسأطرح الاقتراح للتصويت عليه الآن.

أُجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي

المعارضون:

بولندا، بيرو، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

إثيوبيا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ، الصين، غينيا الاستوائية، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت،

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): نال الاقتراح صوتا واحدا مؤيدا مقابل سبع أصوات معارضة وامتناع سبعة أعضاء عن التصويت. لم يُعتمَد الاقتراح بدعوة السيدة إيلينا كرافشينكو لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة دي كارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): عُقدت جلسة مجلس الأمن السابقة بشأن الحالة في أوكرانيا قبل خمسة أشهر في ٢٩ أيار/مايو (انظر S/PV.8270). وكما ذكرتُ حينئذ، أن الأمم المتحدة قد واصلت دعمها القوي للدور الريادي الذي تضطلع به رباعية النورماندي وفريق الاتصال الثلاثي ومنظمة

الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى الساعية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في دونباس. ودعا الأمين العام أيضا مرارا وتكرارا إلى تنشيط الجهود من خلال صيغ تلك المفاوضات والقنوات الثنائية. ولذلك، فإننا نرحب بالبيان الرئاسي S/PRST/2018/12 المؤرخ ٦ حزيران/يونيه، الذي دعا جميع الأطراف إلى تجديد التزامها بعملية السلام، وأشار إلى الأهمية المحورية لاتفاقات مينسك، وحثّ أيضا على تعزيز الدعم المقدم للجهود الإنسانية. ونشير أيضا إلى الاجتماع الذي عقد بصيغة نورماندي في ١١ حزيران/يونيه، وهو أول اجتماع يعقد على المستوى الوزاري خلال ما يزيد على العام. وبالرغم من تلك الجهود، لم يحرَز سوى تقدّم ضئيل في المحادثات الرامية لإنهاء القتال. ولا يزال النزاع في شرق أوكرانيا، الذي استمر الآن لمدة خمسة أعوام، يشكل تهديدا قائما للسلام والأمن الدوليين.

وفي الميدان، فلا يزال تصعيد القتال المستمر والذي لا يمكن التنبؤ به يؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن ويزيد من عدم التيقن من نوايا الأطراف. وإذ تواصل المفاوضات الجارية في عدة مسارات البحث عن نقاط التقارب المحتملة، فإننا ننوه إلى عدم تنفيذ أي من تلك الاتفاقات على نحو فعال. ومع ذلك فإن من الجدير بالذكر أن حالات العنف قد انخفضت في صيف هذا العام إلى أدنى معدلاتها مقارنة بأي فترة مماثلة منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١٤. وأدى ما يسمى وقف إطلاق النار خلال موسم الحصاد ووقف إطلاق النار خلال موسم العودة إلى المدرسة – وكلاهما التزامان بوقف إطلاق النار تم التفاوض عليهما من قبل فريق الاتصال الثلاثي – دورا حيويا في الحد من عمليات القصف المدفعي ونيران الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما أدى بدوره إلى الانخفاض النسبي، وإن يكن لا يزال مأساويا، في عدد الوفيات بين المدنيين خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس.

ومن الواضح أنه يمكن بتوفر الإرادة السياسية الكافية والالتزام الحقيقي بالاتفاقات، وقف العنف في الميدان والتخفيف من أثر النزاع على السكان المدنيين إلى حد كبير. ولكن للأسف، ازدادت انتهاكات وقف إطلاق النار مرة أخرى خلال الأسابيع الستة الماضية وارتفع أيضا معدل الخسائر البشرية. ففي أيلول/سبتمبر وحده، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إصابة ٢٠ شخصا في صفوف المدنيين في حالات متصلة بالنزاع. وتسببت الألغام أو مخلفات الحرب من المتفجرات في إصابة ما يزيد على نصف الضحايا المدنيين في أيلول/سبتمبر.

وتواصل الأمم المتحدة دعوة الأطراف إلى كفالة التنفيذ الكامل والفوري لاتفاقات وقف إطلاق النار، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس لأجل حماية السكان المدنيين في المناطق المتأثرة بالنزاع. وينبغي أن تتمثل أولوية الأطراف في سحب الأسلحة الثقيلة من المناطق المأهولة بالسكان دون تأخير، علاوة على سحب القوات وحماية البنية التحتية المدنية. وتتابع الأمم المتحدة أيضا التقارير الواردة عن زيادة التوترات في بحر أزوف، ما يؤثر سلبا على المناخ العام في المنطقة. ونشدد على ضرورة تجنب خطر التصعيد والاستفزاز وسوء التقديرات.

وتشكّل اتفاقات مينسك التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الإطار الوحيد المتفق عليه لتحقيق السلام عبر التفاوض في شرق أوكرانيا. وإذ أردد التوقعات التي أعرب عنها مجلس الأمن في البيان الرئاسي S/PRST/2018/12، فإن الأمم المتحدة تدعو إلى إحراز تقدم سريع في تنفيذ اتفاقات مينسك. ونرحب بتمديد البرلمان الأوكراني مؤخرا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر مدة سريان القانون بشأن الأمر الخاص المتعلق بالحكم المحلي في أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك، تماشيا مع التزامات أوكرانيا بموجب اتفاقات مينسك.

وتحث الأمم المتحدة جميع الأطراف على تجنب اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تزيد الانقسامات أو إلى الحيدة

عن روح اتفاقات مينسك ونصوصها. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت كيانات الأمر الواقع في دونيتسك ولوهانسك عن عقد ما يسمى بانتخابات القيادة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من اعتراضات أوكرانيا، تشير التقارير الإعلامية إلى أن الاستعدادات لعقدها ما زالت مستمرة. وكما نعلم، فقد أبلغ عن التخطيط لإجراء اقتراعين منفصلين في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، أحدهما لانتخاب رئيس الجمهورية والآخر لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية. وتفيد التقارير أنه سيجري التصويت عليهما لولاية مدتها خمس سنوات. وأود أن أشير إلى أنه قد تمت معالجة المسائل المتعلقة بالانتخابات في إطار اتفاقات مينسك بوصفها جزءا من اتفاق شامل، وأنها لا تزال قيد النظر في آليات التفاوض القائمة. ولذلك، فإنني أحذّر من مغبة تنافي أي من هذه التدابير المتخذة خارج الإطار الدستوري والقانوني لأوكرانيا مع اتفاقات مينسك.

وأود بهذه المناسبة أن أنوه بالعمل الدؤوب الذي تضطلع به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأكرر دعوتنا للجميع إلى ضمان سلامة المراقبين وحرية تنقّلهم. وكما سيستمع المجلس إلى الأمينة العامة المساعدة مويلر، فلا تزال الخسائر البشرية للنزاع بين سكان دونباس في ازدياد مستمر. ولن تدخر الأمم المتحدة جهدا للوفاء بمسؤولياتها في إيصال المساعدة الإنسانية ورصد حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن من الضروري عدم تسييس ذلك الدور أو استغلاله لصالح أي من الأطراف.

وقد حان الوقت للعمل المتجدد والبنّاء من قبل جميع الأطراف المعنية بهدف التغلب على المأزق الواضح الذي تواجهه المفاوضات الدبلوماسية. وتشدد الأمم المتحدة على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف على إبداء الإرادة السياسية اللازمة وتجديد التزامها بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك لضمان إنهاء النزاع والمساعدة على إحلال السلام والاستقرار في جميع أنحاء أوكرانيا في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مويلر.

السيدة مويلر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا. وقبل خمسة أشهر كنت قد قدمت إحاطة للمجلس (انظر S/PV.8270) جنبا إلى جنب مع وكيلة الأمين العام ديكارلو.

ويؤسفني أن أبلغكم اليوم بأن الملايين من الرجال والنساء والأطفال ما زالوا يواجهون عواقب إنسانية وخيمة في نزاع أوروبا المسلّح المنسي، وأن آثاره تزداد سوءاً فيما يطول أمد الحالة.

لقد قُتل أكثر من ٣٠٠٠ من المدنيين وأصيب ما يصل إلى ٩٠٠٠ بجراح منذ بداية النزاع في عام ٢٠١٤. وتؤثر هذه الأزمة على أعلى نسبة من المسنين – أكثر من ٣٠ في المائة – في العالم. ويقسم خط التماس الممتد لأكثر من ٤٠٠ كيلومتر منطقة الأعمال العدائية. وتعيش الأسر بالقرب من الخط في خوف من القصف ونيران القناصة وانتشار الألغام المزروعة. ويتواصل الانقطاع في توفر الخدمات الأساسية للناس. وتلحق أضرار واسعة النطاق بالمنازل والمستشفيات والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. وفي عام ٢٠١٨، أدت أكثر من ٧٠ حادثة خطيرة إلى انقطاع إمدادات المياه الحيوية عن ملايين الناس. ومخاطر الأمراض المعدية آخذة في الارتفاع بسبب نقص المياه والأضرار الواسعة النطاق في المرافق الصحية وعدم إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والانخفاض الشديد في معدلات تلقي اللقاحات. ومن الضروري أن تحترم أطراف النزاع

المدنيين والأهداف المدنية، تمشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. فالمدنيون ليسوا هدفاً.

لقد أحدث خط التماس تغييراً كبيراً في حياة الملايين من المدنيين. وانفصل الناس عن أسرهم وخدماتهم وسبل كسبهم للعيش. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، التقيت بأناس يقومون بالرحلة الشاقة عبر نقطة تفتيش مايورسك. ومنذ ذلك الحين، شهدنا أكثر من ١,١ مليون من المدنيين يعبرون كل شهر عن طريق نقاط الالتقاء الرسمية الخمس. ونصف الأشخاص الذين يعبرون يتجاوز عمرهم ٦٠ عاماً. ومعظمهم من النساء. وهم يتعرضون بانتظام للأذى فيما ينتظرون في طوابير طويلة في ظل محدودية المرافق وفي خضم الأعمال العدائية. وحتى الآن، قضى ٥٠ مدنياً نحبهم أو أصيبوا أثناء عبورهم خلال هذا العام. وأرحّب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين أوضاع العبور، إلا أني أناشد القيام بالمزيد على كلا الجانبين. إن الخدمات الأساسية في نقاط العبور تتطلب التحسين، وخاصة المياه والمرافق الصحية. وثمة حاجة ماسة إلى أماكن للتدفئة مع اقتراب فصل الشتاء. ولا يزال من المهم للغاية تلبية الاحتياجات الخاصة للمسنين، ولا سيما في ظل وجود الحواجز القائمة منذ عهد بعيد، لتمكينهم من الحصول بسهولة على معاشاتهم التقاعدية.

وقد قُتل حتى الآن خلال هذا العام أكثر من ١٠٠ مدني أو جرحوا بسبب التلوث واسع النطاق بالألغام والذخائر غير المنفجرة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، قتل جهاز متفجر ثلاثة أطفال وأصاب آخر بجروح خطيرة بالقرب من خط التماس. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أصيب اثنان من العمال في انفجار لغم بري عند محاولتهما إعادة إمدادات المياه الحيوية إلى ٤٥ ٠٠٠ شخص. ولثلاث سنوات متتالية، سجّلت أوكرانيا أعلى معدّل للإصابات بسبب الألغام المضادة للمركبات في العالم. وأناشد جميع الأطراف الكفَّ فوراً عن استخدام الألغام، بما في ذلك في المناطق المأهولة بالسكان والقريبة من المباني المدنية. وعليها احترام القانون الدولي الإنساني. كما إن أوكرانيا بحاجة إلى إطار وطني مناسب للإجراءات المتعلقة بالألغام وآليات للتنسيق.

وهناك أكثر من ٣,٥ ملايين شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية في عام ٢٠١٩. ولكن التمويل اللازم للعمل الإنساني قد انخفض بشكل مطرد على مر السنين. ولم تُمول خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، التي تتطلب ١٨٧ مليون دولار، سوى بنسبة ٣٢ في المائة. وهذا ببساطة غير كاف. فمن دون الأموال الكافية، لا يمكن توفير الغذاء والرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية وغير ذلك من أشكال المساعدة المنقذة للحياة. والعاملون في المجال الإنساني يمكنهم أن يقوموا بدورهم وهم يقومون به. وحتى هذا التاريخ من عام ٢٠١٨، ساعدت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية أكثر من مليون شخص على جانبي خط التماس. وعلى الرغم من أن إيصال المساعدات الإنسانية أمر لا يمكن التنبؤ به غالباً، لا سيما في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، فإن لدينا اليوم إمكانية للوصول أكثر قليلاً عن ذي قبل. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٨، كثف العاملون في المجال الإنساني سريعا جهودهم الرامية إلى إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية وخدمات الحماية إلى السكان في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وقد كان تخصيص ٦ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ حافزاً هاماً. وإنني أناشد الجهات المانحة زيادة ما تقدمه من دعم من أجل توطيد هذه المكاسب الإنسانية، لا سيما مع سرعة اقتراب شتاء أوكرانيا القارس.

أود أن أختتم بياني بالثناء على الجهود التي تبذلها حكومة أوكرانيا لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين، دعماً لـ ١,٥ مليون من المشردين داخليا الذين تستضيفهمً. وأرحب أيضاً باعتماد قانون مؤخراً بخصوص المركز القانوني للأشخاص المفقودين. وأتطلّع إلى تنفيذه، وهو ما سييسر أنشطة البحث

والتعرف على المفقودين وتقديم الدعم لأفراد أسرهم. وأؤكد مجدداً التزام الأمم المتحدة وشركائها بدعم المشردين والأشخاص المتضررين من النزاع في أوكرانيا عبر طائفة واسعة من المساعدات المخصصة لحالات الطوارئ والإنعاش المبكر.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن بالمعلومات عن الحالة الإنسانية الحرجة في شرق أوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، وكذلك السيدة مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الإعلاميتين إلى مجلس الأمن اليوم.

لقد مضى ما يقرب من خمس سنوات على ضم روسيا غير الشرعي للقرم وبداية عدوانها في شرق أوكرانيا. ومن الواضح أن هذه الحالة الشديدة التقلب تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وقد عملت السويد طوال فترة عضويتها في مجلس الأمن على كفالة أن يُبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

إن استمرار ارتفاع مستويات العنف في دونباس وقلقنا العميق إزاء ما يسمى بالانتخابات المزمع إجراؤها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر قد دفعنا والعديد من الأعضاء الآخرين إلى الدعوة لعقد هذه الجلسة. وأودّ أن أكون واضحاً بشأن كون هذه المسألة من اختصاص المجلس. إن ما نراه هو محاولة لإعادة رسم الحدود في أوروبا، بدعم من القوة العسكرية. وهذا يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. كما يمثل انتهاكاً لوثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة. وهذا التحدي للنظام القانوني الدولي ليس مشكلة إقليمية، بل مسألة لها آثار على الصعيد العالمي. ويؤسفنا عدم وجود أي مؤشرات على أن روسيا، وهي عضو في المجلس، تعكس مسار إجراءاتها، امتثالا للقانون الدولي. ومرة أخرى، أودّ أن أكون واضحاً: إن العدوان الروسي هو مصدر النزاع، وتملك روسيا النفوذ لإنهائه متى ارتأت ذلك.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار العنف وتدهور الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا. وقد تسبب النزاع بالفعل في وفاة أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص وأدى للإضرار بـ ٣,٨ مليون شخص مباشرة، ٧٠ في المائة منهم من النساء والمسنين والأطفال. وتشكل النساء ما يقرب من ثلثي المشردين داخلياً وعددهم نحو مليوني شخص.

ونلاحظ حدوث تحسن طفيف في إمكانية وصول المنظمات الإنسانية، إلا أننا نواصل التأكيد على الحاجة إلى الوصول الكامل ودون عوائق، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو غير الخاضعة لسيطرتها. وستواصل السويد تقديم المساعدة الإنسانية وفقا للمبادئ المرعية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان المتضررين من النزاع. وكما سمعنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليوم، فلا يزال النداء الإنساني يعاني من نقص التمويل. وننضم إلى المكتب في دعوة الجهات المانحة إلى زيادة مساهماتها.

وفي حين يواصل المجتمع الدولي دعم اتفاقات مينسك، لم يتم حتى تنفيذ الحكم الأول في الاتفاقات، وهو الوقف الكامل لإطلاق النار. وتمشيا مع مطالبات الاتحاد الأوروبي المستمرة، ندعو إلى التنفيذ الكامل للاتفاقات، بدءا بالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار. ونؤيد الجهود المبذولة في إطار صيغة نورماندي تحقيقا لتلك الغاية ونشيد بحكومة أوكرانيا لقيامها مؤخرا بتمديد القانون الذي يمنح مركزا خاصا لمنطقتي دونيتسك ولوهانسك.

وفي غضون ذلك، فإن ما يسمى بالانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر في دونباس تمثل انتهاكا صارخا لاتفاقات مينسك. وندعو روسيا إلى تحمل مسؤوليتها واستخدام نفوذها لمنع إجرائها. فاتفاقات مينسك تنص بوضوح على أن الانتخابات المحلية ينبغي ألا تتم إلا بعد تهيئة الظروف الأمنية المناسبة. وهذا يعني وقفا تاما لإطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة، تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجب أن تكفل روسيا التزام التشكيلات المسلحة التي تسيطر على بعض مناطق دونيتسك ولوهانسك بوقف إطلاق النار، ويجب عليها وقف كل الدعم العسكري والمالي لتلك التشكيلات. كما تنص اتفاقات مينسك على ضرورة إجراء الانتخابات بموجب القانون الأوكراني ووفقا لمعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى أن يقوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة بمراقبتها. ونؤيد بقوة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، والتي يجب أن تتاح لها إمكانية الوصول الكامل والمأمون ودون عوائق لجميع أنحاء البلد، بما في ذلك على طول الحدود بين روسيا وأوكرانيا وإلى شبه جزيرة القرم.

وأخيرا، فإن استمرار عسكرة القرم والتوترات في بحر أزوف يثيران مخاوف إضافية ويوجدان سياقا خطيرا للغاية لما يسمى بالانتخابات المقررة. وقد لفتت عمليات إعادة نشر السفن العسكرية والتفتيش المفرط للحركة التجارية في المنطقة المتضررة من النزاع بالفعل الأنظار. وبوقف تلك الأنشطة واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذ اتفاقات مينسك في النهاية، يمكن لروسيا أن تبعث برسالة مفادها أنها جادة بشأن الحد من التوترات.

لقد تسبب العدوان الروسي على أوكرانيا، في تجاهل صارخ للقانون الدولي والنظام الأمني الأوروبي، في معاناة هائلة ويجب وضع حد له. وحتى ذلك الحين، يجب على المجلس أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مولر على إحاطتيهما الإعلاميتين لمجلس الأمن اليوم.

تنضم الولايات المتحدة إلى الأعضاء الآخرين في إدانة إعلان ما يسمى بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين اعتزامهما إجراء ما تسميانه انتخابات في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الواضح أن هذه الأعمال غير مشروعة ولا أساس لها في القانون الأوكراني. والانتخابات الصورية، التي تنظمها روسيا، تتعارض بشكل مباشر مع الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقات مينسك للسلام. كما أنها تعرقل وتقوض الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع الدائر في شرق أوكرانيا، والذي أسفر عن مقتل ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ شخص ويتسبب في وقوع مزيد من الضحايا يوميا. فاتفاقات مينسك تنص على أنه يجب أن تشرف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الانتخابات التي يتعين أن تجرى وفقا للقانون الأوكراني ومعايير المنظمة. ولن يفي الاقتراع الذي سيجرى في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر بأي من تلك الشروط.

كما تنص اتفاقات مينسك على نزع سلاح الجماعات غير المشروعة وانسحاب التشكيلات المسلحة الأجنبية من شرق أوكرانيا. إلا أن روسيا تستخدم تلك الانتخابات المزعومة لتحقيق عكس ذلك. إنها تسعى إلى تعزيز مواقف جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية المزعومتين. وكلا الكيانين لا يمكن فصلهما عن الجماعات المسلحة غير المشروعة التي تسيطر عليها موسكو.

كما نعرب عن قلقنا إزاء الأزمة الإنسانية في شرق أوكرانيا، فهناك ٣,٤ ملايين أوكراني بحاجة إلى المساعدة وأكثر من ١,٥ مليون شخص مشردون داخليا. وستستمر الأزمة الإنسانية حتى يتم تنفيذ وقف لإطلاق النار والوفاء بالالتزامات الأساسية المتعهد بها بموجب اتفاقات مينسك. ونشجع جميع الأطراف على إتاحة إمكانية الحصول دون عوائق على المعونة الإنسانية

والخدمات الحكومية للأوكرانيين المتضررين، وعلى الاحتراز من وقوع مزيد من الخسائر في صفوف المدنيين أو أضرار في الهياكل الأساسية الحيوية.

وإلى جانب شرق أوكرانيا، فإن احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم وأعمالها العدوانية في بحر أزوف، حيث تقوم روسيا بمضايقة وعرقلة النقل البحري الدولي المتجه إلى موانئ أوكرانيا، يبرهن كذلك على انتهاك موسكو الصارخ لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وعلى استعدادها لتقويض الاستقرار الإقليمي. ونعرب عن تقديرنا الكبير للجهود التي تبذلها فرنسا وألمانيا في صيغة نورماندي للضغط من أجل تنفيذ اتفاقات مينسك. ومن المؤسف أن روسيا لا تزال تعيق عملية السلام ونعتقد أنها تماطل عن عمد في هذه المناقشات وفي المحادثات بين الممثل الخاص للولايات المتحدة كورت فولكر والمستشار الرئاسي الروسي فلاديسلاف سوركوف. وندعو روسيا إلى الكف عن أنشطتها المعوقة وحالات التأخير المصطنعة.

وتكرر الولايات المتحدة إدانتها القوية لإجراءات روسيا المزعزعة للاستقرار في أوكرانيا. وسنواصل العمل لفرض جزاءات على روسيا لما تقوم به من إجراءات في دونباس والقرم إلى أن تنفذ بالكامل اتفاقات مينسك وتعيد شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية روزماري ديكارلو والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية أورسولا مولر على إحاطتيهما الإعلاميتين النيرتين بشأن استمرار الحالة المأساوية في أوكرانيا، والتي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى.

فبعد أكثر من أربع سنوات من النزاع في منطقة دونباس، لا يزال القتال مستمرا بلا هوادة. ولا يمر يوم واحد دون سقوط ضحية من العسكريين والمدنيين أو دون إطلاق النار، بما في ذلك من أسلحة ثقيلة، على مناطق يعيش فيها مدنيون. وعلى مدى أكثر من أربع سنوات، بما في ذلك مؤخرا في الاجتماع الوزاري الذي عُقد في ١١ حزيران/يونيه، لم تدخر فرنسا وألمانيا، بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، جهدا، في إطار صيغة نورماندي، للجمع بين الطرفين لتيسير تنفيذ اتفاقات مينسك والمساعدة على إنهاء النزاع. وسنعقد أنا وزميلي ممثل ألمانيا، الذي يسرني أن أرحب به في القاعة، إحاطة للصحفيين في ختام جلسة اليوم، بوصفنا ممثلين لبلدين من البلدان الوسيطة في صيغة نورماندي.

وإلى جانب دونباس، تدين فرنسا، كلما أمكن، الضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وتدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأكيد دعمها لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. وفي هذه البيئة المتوترة، حدثت مؤخرا ثلاث تطورات تستحق اهتمامنا على وجه الخصوص.

أولا، أود أن أذكر مرة أخرى ما يسمى بالانتخابات المزمع إجراؤها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في منطقتي دونيتسك ولوهانسك الانفصاليتين. فبينما نسعى في إطار صيغة نورماندي للتحرك صوب إجراء انتخابات محلية وفقا للقانون الأوكراني واتفاقات مينسك، تشكل المبادرة الحالية محاولة صارخة لتقويض سيادة الدولة الأوكرانية. وهي تتناقض مع الالتزامات التي تم التعهد بها، لا سيما من جانب روسيا، عندما تم التوقيع على الاتفاقات. ولذلك، فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء على إدانة تنظيم تلك الانتخابات غير القانونية بصورة قوية وعلنية. ويحدونا الأمل في أن تتمكن روسيا من استخدام نفوذها لدى الكيانين الانفصاليين لوقف تنظيم الانتخابات المزعومة. بل ينبغي أن تسعى إلى تعزيز الظروف المواتية لإجراء الانتخابات المحلية المنصوص عليها في اتفاقات مينسك، والتي تشكل أحد العناصر الأساسية لاستعادة السلام. وتجدر الإشارة إلى أن

أوكرانيا قد أعلنت، من جانبها، التزامها بالعنصر السياسي لاتفاقات مينسك من خلال تجديد القانون الذي يمنح مركزا خاصا لمنطقة دونباس، والذي كان قد اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ثانيا، نأسف لعدم إحراز تقدم بشأن المسائل الأمنية في دونباس.

إن وقف إطلاق النار، الذي جدد عدة مرات، لم يتحقق على نحو مستدام في الميدان. وعلاوة على ذلك، شهدنا مؤخرا زيادة في مستوى العنف، بمتوسط يزيد على أكثر من ١٠٠٠ حادثة يوميا، وفقا لملاحظات بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا. كما أن سحب الأسلحة الثقيلة لم ينفذ بعد. وطوال أربع سنوات، كان السكان المدنيون – بمن فيهم الأطفال والمسنون، كما ذكّرتنا السيدة مولر – يستهدفون يوميا بهذه الأسلحة.

وما زلنا بانتظار إحراز التقدم – خاصة من جانب أوكرانيا – في مناطق فض الاشتباك التجريبية الثلاث. ويجب احترام جميع الالتزامات التي تم التعهد بها؛ فالمسألة لا تتعلق بانتقاء واختيار الالتزامات. وفرنسا لا يمكن أن تؤكد بما فيه الكفاية على الحاجة الماسة إلى تحقيق تقدم بشأن كل تدبير من التدابير اللازمة لتحسين الحالة الأمنية، وهو أمر لا غنى عنه للتوصل إلى تسوية للنزاع.

ثالثا وأخيرا، تعرب فرنسا عن بالغ قلقها إزاء الحالة الإنسانية التي وصفتها الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية. فهناك زهاء ١,٥ ملايين مشرد في أوكرانيا، في حين يتلقى المساعدات الإنسانية أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ في جانبي خط المواجهة. وكما ورد في البيان الرئاسي الصادر في ٦ حزيران/يونيه (S/PRST/2018/12)، فإن الحالة تتطلب اتخاذ إجراءات أكثر صرامة من جانب الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة في الميدان. ولتحقيق ذلك الهدف، تدعو فرنسا جميع الأطراف إلى تيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بغية تقديم المعونة والمساعدة، لا للسكان المدنيين فحسب، بل لأسرى الحرب. ومع اقتراب موسم الشتاء القاسي في دونباس، أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى التخفيف من معاناة أشد الناس ضعفا.

إن الحالة في أوكرانيا ليست بالضرورة قدرا محتوما. ومن مسؤولية روسيا اتخاذ قرار بإنهاء الضم غير الشرعي للقرم واستخدام نفوذها على الكيانات الانفصالية في دونباس لضمان التنفيذ الفوري لاتفاقات مينسك. ونشجع أيضا أوكرانيا على إبداء مزيد من الإرادة السياسية والاضطلاع بدورها في تنفيذ الاتفاقات، والتي من شأنها أن تفضي إلى عودة السلام الدائم.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو والأمينة العامة المساعدة أورسولا مولر على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

إن بولندا تؤيد بقوة استقلال وسيادة وسلامة أراضي أوكرانيا ضمن حدودها المعترف بها دوليا. ونؤكد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك من جانب جميع الأطراف. هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق حل دائم للصراع داخل أوكرانيا وخارجها. إن هذا الصراع ليس صراعا عرقيا داخليا، كما تحاول روسيا تصويره. بل إنه صراع بين دولتين بدأته روسيا وغذته روسيا بطريقة منهجية بهدف زعزعة الاستقرار في أوكرانيا.

لقد طلبنا عقد هذه الجلسة اليوم لإدانة إعلان ما يسمى بالانتخابات التي ستعقد في ما يسمى بجمهورية لوغانسك الشعبية وجمهورية دونتسك الشعبية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. فهذا الإعلان يتعارض مع نص وروح اتفاقات مينسك؛ لذلك، ندعو الاتحاد الروسي إلى استغلال نفوذه بشكل كامل على الانفصاليين لتجنب أي خطوات من شأنها عرقلة إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك. كما أن ذلك يشكل نكسة للجهود المبذولة في صيغة نورماندي ومن جانب فريق الاتصال الثلاثي.

وهذا دليل آخر على عدم احترام القواعد الدولية والجهود الرامية إلى تقويض تحقيق السلام في شرق أوكرانيا.

إن العدوان الروسي على أوكرانيا لا يزال يشكل مصدرا للتهديدات الأمنية في المنطقة برمتها. وتؤكد تقارير بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن روسيا تعزز باستمرار تواجدها العسكري في دونباس. وقوافل الشاحنات تعبر الحدود الروسية – الأوكرانية ليلا ونهارا – وكذلك تفعل حيث لا توجد مرافق عبور الحدود ودائما لا تخضع للتفتيش من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو من الجانب الأوكراني. وقد رصدت بعثة الرصد الخاصة تلك القوافل في سبع مناسبات منذ شهر آب/أغسطس وحده. ونظرا لعدم إمكانية الوصول إلى بعض المناطق، تتعطل قدرات بعثة الرصد الخاصة. يعتبر ما يسمى بالانفصاليين مسؤولين بانتظام عن حالات تخويف المراقبين وإطلاق النيران على طائرات المراقبة بلا طيار التابعة لبعثة الرصد الخاصة أو تعطيلها.

ومما يثير القلق أن الأنشطة المماثلة المتعلقة ببناء القدرات العسكرية تجري في شبه جزيرة القرم وبحر آزوف. فعلى مدى عدة أشهر، أخرت روسيا مئات السفن التجارية التي تحاول الوصول إلى الموانئ الأوكرانية على بحر آزوف عبر مضيق كيرتش لفترات طويلة وبتكاليف اقتصادية كبيرة على أوكرانيا. العسكرة والتوترات المتزايدة تتسبب في المزيد من عدم الاستقرار في منطقة مضطربة بالفعل.

لقد شهدت الحالة الإنسانية في شرقي أوكرانيا المزيد من التدهور منذ حزيران/يونيه. فلم يتلق ٥١ في المائة من السكان الذين يعيشون في الأراضي الواقعة على بعد نحو خمسة كيلومترات من خط المواجهة أي دعم في الـ ١٢ شهرا الماضية، في حين أن أكثر من ٦٠ في المائة من السكان لديهم فرص محدودة للحصول على الرعاية الصحية. وقد بينت لنا المعلومات التي قدمتها السيدة مولر أنه لا يمكننا أن نغض الطرف عن الحالة الإنسانية. إن استمرار عدم احترام وقف إطلاق النار من قبل التشكيلات العسكرية غير القانونية التي تدعمها روسيا والقصف العشوائي للمناطق السكنية يعرض حياة السكان المتضررين من النزاع للخطر. القانون الدولي الإنساني لا يحترم. ومنذ بداية النزاع، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص وإصابة أكثر من ٢٤ ٠٠٠ آخرين. وما لا يقل عن ٢ ٥٠٠ من القتلى من المدنيين.

ومع اقتراب موسم الشتاء، سيحتاج مئات الآلاف من الناس في شرقي أوكرانيا المزيد من المساعدات. وأود أن أؤكد أن بولندا تسعى جاهدة لتقديم المساعدات إلى من هم في حاجة إليها في شرق أوكرانيا. وإضافة إلى دعم أوكرانيا على الصعيد السياسي، ما فتئت بولندا منذ عام ٢٠١٤ تقدم المساعدات الإنسانية اللازمة إلى الأشخاص المشردين داخليا من المناطق المتضررة من النزاع المسلح في شرق أوكرانيا وكذلك إلى أضعف فئات السكان المحليين. لقد قدمت بولندا دائما المساعدات الإنسانية عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. كما ساهمت بولندا مالياً هذا العام في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في كييف، ونناشد أعضاء مجلس الأمن التكرم بتقديم الدعم إلى المكتب أيضا. وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر السيدة مولر ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل الشاق والتفاني والإصرار في التعامل مع هذه الأزمة.

ومن ناحية إيجابية، يجب أن نؤكد على قرار المجلس الأعلى في أوكرانيا بتمديد المركز الخاص لدونيتسك ولوهانسك حتى نهاية عام ٢٠١٩، وهو ما يؤكد تصميم كييف على تنفيذ اتفاقات مينسك، لا سيما في الفترة الصعبة لما قبل الانتخابات.

السيد فان أوستروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مولر على إحاطتيهما الإعلاميتين عن الحالة المثيرة للقلق في أجزاء من شرقي أوكرانيا.

وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، الذي اتخذ بأغلبية ساحقة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، أود أن أكرر دعمنا الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

واسمحوا لي أن أكون واضحا: إننا لن نقبل بإعادة رسم الحدود في أوروبا باستخدام القوة العسكرية من جانب روسيا. إن ما تقوم به من أعمال يتعارض مباشرة مع القانون الدولي ويخالف ميثاق الأمم المتحدة.

وسأركز على ثلاث مسائل: أولا، الانتخابات؛ وثانيا، الحالة الإنسانية؛ وثالثا، الحالة الأمنية في منطقة البحر الأسود الأوسع نطاقا.

وتتعلق نقطتي الأولى بالإعلان عن إجراء انتخابات محلية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرق أوكرانيا. إننا نشجب ما يسمى بالانتخابات غير المشروعة. وإذا عقدت هذه الانتخابات الزائفة فإنها تتعارض مع الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقات مينسك، وتنتهك القانون الأوكراني. وتمشيا مع اتفاقات مينسك، لا يمكن إجراء الانتخابات المحلية في بعض مناطق مقاطعتي إقليمي دونيتسك ولوهانسك إلا وفقا للتشريعات الأوكرانية. وأي انتخابات غير قانونية من هذا القبيل تتنافى مع سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. كما أن أي محادثات أخرى بشأن التسوية السلمية ينبغي أن تتم على أساس اتفاقات مينسك. واسمحوا لي أن أشير إلى أن القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) يدعو الأطراف إلى تنفيذ اتفاقات مينسك بالكامل. وفي هذا الصدد، فإن ما يسمى بالانتخابات ليست غير مشروعة فحسب، بل تتعارض مع نص وروح اتفاقات مينسك والإلتزامات المتعلقة بها، وهي انتكاسة واضحة لعملية السلام. وستظل اتفاقات مينسك السبيل الوحيد المجدي والمقبول للسلام.

وتدعو مملكة هولندا الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي أعمال من قبيل عقد ما يسمى بالانتخابات من شأنها عرقلة تنفيذ تلك الاتفاقات. إننا ندعو روسيا إلى استخدام نفوذها الكبير لوقف إجراء ما يسمى بالانتخابات، لصالح عملية السلام والمدنيين الذين يعانون من العواقب اليومية للنزاع. ويجب على روسيا أن تضطلع بدورها من خلال إنهاء الدعم المالي والعسكري للانفصاليين وسحب قواتها المسلحة ومعداتها العسكرية من الأراضي الأوكرانية.

وتتعلق النقطة الثانية بالحالة الإنسانية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وقد بذلت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، جهودا دؤوبة لكفالة احترام جميع الأطراف لاتفاقات مينسك، بما في ذلك وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة. ونثني على العمل الشجاع الذي تقوم به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في ظروف غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر.

وفي الوقت نفسه، ما زال السكان يعانون في المناطق المتضررة. وفي التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سُجلت زيادة في الإصابات في صفوف المدنيين بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تشكل تهديدا يوميا للمدنيين في منطقة النزاع. ولحقت أضرار بالغة بالبنية التحتية المدنية. وأضحت إمدادات الطاقة والمياه غير آمنة. وفي ٦ حزيران/يونيه دعا المجلس في البيان الرئاسي (S/PRST/2018/12)، وكالات الأمم المتحدة إلى معالجة الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا. وتدعو مملكة هولندا جميع الأطراف إلى ضمان اضطلاع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية بالعمل بشكل كامل في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. وكما قال الأمين العام المساعد مولر اليوم؛ المدنيون ليسوا هدفا.

وتتركز النقطة الثالثة على الحالة الأمنية في منطقة البحر الأسود الأوسع نطاقا في أعقاب ضم الاتحاد الروسي لشبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني وعسكرتها. لقد تزايد الوجود العسكري

الروسي في بحر آزوف في الآونة الأخيرة. ولن تؤدي عسكرة بحر آزوف إلا إلى زعزعة الحالة الأمنية الحساسة في منطقة البحر الأسود الأوسع نطاقا. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ الاتحاد الروسي يفتش السفن التجارية في بحر آزوف المتجهة إلى الموانئ الأوكرانية والمغادرة لها. وتضيف حالات التأخير المطولة إلى الأضرار التي لحقت بجنوب شرق أوكرانيا بسبب جسر مضيق كيرتش الذي شيد بصورة غير قانونية. إن مملكة هولندا ترحب بقرار أوكرانيا المتعلق بالتماس التحكيم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويحدونا الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة التوترات العسكرية في بحر آزوف.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة): أشكر وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد على إحاطتيهما الإعلاميتين للمجلس اليوم.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. إننا لا نعترف ولن نعترف بضم روسيا غير الشرعي للقرم. إن استيلاء روسيا غير المشروع على القرم في آذار/مارس ٢٠١٤ يتعارض بشكل مباشر مع ميثاق الأمم المتحدة. إنه إجراء يهدد السلم والأمن الدوليين وله عواقب على الصعيد العالمي.

وإذا سمحتم لي، سأتناول مسألة الانتخابات. وعلى غرار زملائي الأوروبيين والأمريكيين، نرى أن ما يسمى بالانتخابات أمرا غير مشروع. وهي أحدث مثال على الحملة الروسية لزعزعة الاستقرار في أوكرانيا. كما أنها انتهاك واضح لاتفاقات مينسك. وهي غير قانونية بموجب القانون الأوكراني. إنها ببساطة، مسرحية – مسرحية مروعة. وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة، دعت مع أعضاء آخرين في المجلس، إلى عقد هذه الجلسة اليوم. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا في إدانة تلك الأعمال غير القانونية. إن الاتحاد الروسي يمكن أن يبرهن على التزامه بالنظام الدولي القائم على القواعد باستخدام نفوذه الكبير على الانفصاليين لضمان عدم إجراء ما يسمى بالانتخابات. وكي نكون واضحين: لو أن هذه الانتخابات حرة ونزيهة وتتوفر لها الظروف الأمنية الصحيحة، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات مينسك، لكان الأمر مختلفا. لكن الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لن تتوفر ما دامت روسيا لا تزال تحول دون الوصول الدولي إلى شرق أوكرانيا. إن دعم ما يسمى الانتخابات غير المشروعة هو آخر محاولة من جانب روسيا لزعزعة استقرار أوكرانيا.

وعلى غرار ما فعله الممثلون الآخرون اليوم، أود الآن إثارة الإجراءات الأخيرة الأخرى التي تبعث على القلق العميق.

أولا، على نحو ما سجلته بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في أوكرانيا، لا يمكن وصف تزايد عسكرة القرم بأقل من أنه باعث على القلق. ونحث روسيا على الكف عن نقل منظومات الأسلحة والقوات التي تزعزع الاستقرار، وأن تُظهر التزامها بالاستقرار الإقليمي.

ثانيا، إن فتح جسر مضيق كيرتش هو انتهاك صارخ آخر لسيادة أوكرانيا. إن قيام الاتحاد الروسي بشكل منهجي، بمضايقة واحتجاز السفن التي ترفع علم أوكرانيا، وأعلام أطراف ثالثة في بحر آزوف منذ نيسان/أبريل، هو محاولة أخرى لزعزعة استقرار أوكرانيا واقتصادها.

ثالثا، نشعر بالقلق إزاء الهجمات الإلكترونية المستمرة التي تقوم بها روسيا ضد أوكرانيا، لمحاولة التدخل في قطاعات المال والطاقة والقطاعات الحكومية.

وأنتقل الآن إلى المسائل الإنسانية. فكما أشارت مساعدة الأمين العام في إحاطتها الإعلامية، لا يزال النزاع يُحدث أثرا إنسانيا مدمرا على الأشخاص الذين يعيشون على جانبي خط التماس. إن ما سمعناه عن الألغام، والإصابات، والملايين الذين

يواجهون مخاطر إنسانية شديدة حري بأن يصدمنا. كما أن ضآلة فرص الوصول إلى المنظمات الإنسانية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة يسهم كثيرا في تصعيد الأزمة. ونحث بقوة الانفصاليين الذين يدعمهم الاتحاد الروسي أن يتيحوا الوصول الآمن دون عوائق حتى يمكن إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية إلى ١,٨ مليون شخص يحتاجون إليها في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة. كما نحث المانحين أيضا على الاستجابة لخطة استجابة الأمم المتحدة الإنسانية السنوية من أجل أوكرانيا، التي لا تزال تعاني بشدة من نقص التمويل.

وفي الختام، نحث جميع الأطراف، ولا سيما الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا، على الالتزام بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، بدءا بوقف شامل لإطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة. فهذا هو أفضل سبيل لتحقيق الاستقرار في أوكرانيا وإنهاء معاناة الشعب الأوكراني. ولكي يكون الأمر واضحا: إن العدوان الروسي في عام ٢٠١٤ هو الذي أدى إلى هذا النزاع – في تجاهل تام للقانون الدولي. وتقع على روسيا المسؤولية، لا سيما باعتبارها من الأعضاء الدائمين في المجلس، بالامتناع عن سلوك زعزعة الاستقرار، واستخدام نفوذها الكبير على الانفصاليين لضمان تنفيذ اتفاقات مينسك ووضع حد للنزاع.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والمفصلتين بشأن الحالة السياسية في أوكرانيا، فضلا عن الحالة الإنسانية.

إن اتفاقات مينسك تظل الأساس لالتزام المجتمع الدولي بالتسوية السلمية للنزاع في أوكرانيا. ولذلك، فإننا ندعو أطراف النزاع إلى احترام التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك الموقعة في شباط/فبراير ٢٠١٥ والتي أيدها قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، بوصفها السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

يتطلب الحد من التوتر تعاونَ الأطراف المتورطة في النزاع وجهودها. وهذا هو السبب في أن استمرار عدم الامتثال لوقف إطلاق النار من كلا الجانبين يشكل مصدر قلق كبير. وفي هذا الصدد، نأسف لاغتيال السيد ألكسندر زاخارتشينكو في ٣١ آب/أغسطس ونحن ندين ذلك، ونطالب الطرفين باحترام الحفاظ على وقف إطلاق النار والتعاون والمساعدة في تخفيف حدة التوتر.

ونشجع الطرفين على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الحالة وزعزعة استقرارها، وبالتالي تقويض جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك سعي مجلس الأمن إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. ونذكر الطرفين بأنه لا يمكن حل الأزمة في المنطقة إلا بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات المباشرة والصريحة والشاملة للجميع، وأنه ينبغي لهما العمل من أجل التوصل إلى حل نهائي وعادل يساعد على تعزيز العلاقات المنسجمة بين مختلف الجماعات العرقية في أوكرانيا وبين أوكرانيا وبلدان المنطقة.

ومما يثير القلق أثر العنف وعدم الاستقرار على السكان المدنيين جراء النزاع الذي طال أمده، مما يسبب خسائر بشرية واقتصادية في المنطقة، ويؤدي إلى تفاقم معاناة السكان وإجبارهم على النزوح عن ديارهم. وفي هذا الصدد، نقدر عمل وجهود الجهات الفاعلة الإنسانية ومكتب منسق الشؤون الإنسانية في تقديم المعونة الإنسانية.

لا يمكن أن يكون حل الأزمة في أوكرانيا عسكريا، بل يجب أن يكون سياسيا. ولذلك، يجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم كل الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وفي الختام، نشدد على ضرورة أن يواصل الطرفان الاستفادة من الوسائل القائمة للمساعدة في حل النزاع، مثل

مجموعة نورماندي الرباعية وفريق الاتصال الثلاثي والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن شكرنا على عقد هذه الجلسة وعلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية.

ونود أن نؤكد من جديد التزام بيرو بالدفاع عن استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نعرب عن قلقنا إزاء الحالة غير المستقرة والمتسمة بالتعقيد في شرق البلد، حيث ما زال السكان المدنيون يعانون من عواقب النزاع. وعلى وجه الخصوص، تتشاطر بيرو القلق الذي أعربت عنه عدة وفود في المجلس فيما يتعلق باعتزام الجمهوريتين المعلنتين ذاتيا إجراء انتخابات في منطقتي لوهانسك ودونيتسك في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، الأمر الذي قد يضر بعملية الحوار بين الطرفين.

ونعتقد أن الانتخابات المقررة تخالف أحكام اتفاقات مينسك ومجموعة التدابير المتخذة لتنفيذها والتي أيدها المجلس، والتي تشكل الأساس القانوني لتحقيق الحل السياسي اللازم لوضع حد للنزاع في شرق أوكرانيا. ونشدد على أن هناك حاجة إلى عملية انتخابية حرة ونزيهة لضمان تعيين سلطات تمثيلية وشرعية. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الكثير من سكان هاتين المنطقتين – ١,٥ مليون مشرد داخليا – قد هجروا منازلهم، وأن الذين ظلوا – نحو ٤,٤ ملايين شخص من مجموع السكان البالغ عددهم الكلي ٦,٥ ملايين نسمة – هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

ونختتم بالتشديد على أهمية العمل الذي تقوم به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجهود الرامية إلى تيسير الحوار بين الطرفين، ولا سيما صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين وكيلةَ الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مولر على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تحترم الصين سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك أوكرانيا، وتعارض التدخل في شؤون أوكرانيا الداخلية من جانب أي قوى خارجية. وتتابع الصين عن كثب تطورات الحالة في شرق أوكرانيا. وتأمل الصين من جميع الأطراف المعنية اتخاذ تدابير ملموسة للحيلولة دون تصعيد النزاع والمواجهة والعمل معا لتخفيف حدة التوترات.

إن للحالة في أوكرانيا عوامل تاريخية ومعاصرة معقدة وتتطلب معالجتها اعتبارات شاملة ومتوازنة.

أولاً، يجب الحفاظ على الاتجاه العام للتسوية السياسية. فمن جهة، ينبغي استيعاب الحقوق والمصالح والتطلعات المشروعة لكل المناطق والمجموعات العرقية في أوكرانيا بصورة كاملة؛ ومن جهة أخرى، لا بد أيضا من إيلاء الاهتمام لمعالجة الشواغل المعقولة لجميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق توازن بين جميع المصالح.

ثانيا، ما زلنا ندعو إلى التنفيذ الشامل للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك، وكذلك إلى وقف إطلاق النار والأعمال العدائية في شرق أوكرانيا بحيث يمكن إيجاد حل شامل ودائم ومتوازن للمسألة الأوكرانية من خلال الحوار والتشاور.

ثالثا، يجب أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة. وينبغي أن يظل أعضاء مجلس الأمن متحدين. وينبغي أن تسهم المناقشات الدائرة في المجلس في تحقيق تهدئة فعلية في المناطق المعنية في أوكرانيا وأن تؤدي دورا بناء في التوصل إلى تسوية

سياسية. وتحافظ الصين دائما على موقف موضوعي ومحايد بشأن الأزمة الأوكرانية، وتظل ملتزمة بأداء دور إيجابي في التسوية السياسية للأزمة.

السيد العتيبي (الكويت): نشكركم، السيد الرئيس، في البداية على عقد هذه الجلسة، كما نشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما القيمتين حول الأوضاع في شرق أوكرانيا.

بداية، نجدد التزامنا باحترام وحدة وسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، آملين أن تعمل جميع الأطراف المعنية على تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك للسلام والبيان الرئاسي الصادر في ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٨ (انظر S/PRST/2018/12) تنفيذا كاملا، والسعي إلى إيجاد حل شامل ومتوازن لهذه المسألة عن طريق الحوار، لا سيما وفق إطار نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي من أجل تحقيق تقدم فوري في تنفيذ اتفاقات مينسك. كما نحث كلا من أوكرانيا والاتحاد الروسي على التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة وإظهار إرادة سياسية أكبر، لا لتعزيز نظام وقف إطلاق النار وتنفيذ الالتزامات السابقة فحسب، بل لتجديد عملية مفاوضات مستدامة وشاملة.

إن الإعلان عما يسمى بالانتخابات المبكّرة لمنطقتي دونيتسك ولوهانسك في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل يتعارض مع روح ونص اتفاقات مينسك للسلام، التي تتضمن أحكاما محددة فيما يتعلق بتنظيم الانتخابات المحلية في تلك المناطق.

وفي هذا السياق، يجب تجنب جميع الخطوات التي تعوق التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات مينسك.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، وعلى ضوء الإحاطة التي استمعنا إليها قبل قليل من السيدة مولر، فإن الأوضاع الإنسانية ما زالت سيئة بسبب وجود عراقيل عديدة تعوق أعمال الإغاثة إضافة إلى نقص التمويل لخطة الاستجابة. فلا تزال الأعمال العدائية في شرق أوكرانيا مستمرة، حتى ولو تحسنت الأوضاع بعض الشيء. وإن القصف ونيران الأسلحة الصغيرة وتدمير الألغام الأرضية تقتل وتشوه المدنيين وتشكل تهديداً مميتاً للسكان المدنيين. وفي هذا الشأن، نؤكد على ضرورة ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق المتضررة بغية تحسين الأحوال المعيشية لقاطنيها.

وفي الختام، ندعو إلى ضرورة إيجاد حلّ سلمي للأزمة في شرق أوكرانيا وفقاً لقرار مجلس الأمن والاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية بما فيها اتفاقات ميسنك، والتي تمثل الإطار المناسب لتسوية الأزمة في نطاقها الإقليمي، ومن خلال جهود الوساطة التي تقوم بها أطراف تتمتع باحترام وتقدير طرفي النزاع والمجتمع الدولي ككل.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للسيدة روزميري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على ما قدمتاه من معلومات مستكملة هامة.

تتبع كازاخستان نهجا متوازنا في حل الأزمة الأوكرانية عن طريق المفاوضات السلمية، وتحافظ على عملية وساطة تستند إلى المبادئ الرئيسية، والمعايير القانونية الدولية وميثاق الأمم المتحدة. وما فتئ بلدي يشارك في المشاورات المتعددة الأطراف سعياً إلى تسوية الأزمة. وكازاخستان مصممة على العمل مع جميع أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة، من دون اللجوء إلى الوسائل السياسية، وبطريقة منفتحة وموضوعية ومسؤولة وبناءة.

وقد أسهم رئيس كازاخستان، نور سلطان نزارباييف، إسهاماً كبيراً في إطلاق صيغة نورماندي وإبرام اتفاقات مينسك في نهاية المطاف، وأعرب مرارا عن استعداد كازاخستان لتقديم

مساعدة شاملة في إطار عملية التسوية السلمية للحالة في جنوب شرق أوكرانيا. ولذلك، فإننا نؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل النزاع بالوسائل السياسية والدبلوماسية، ومن خلال سبل تشمل الحوار وبناء الثقة. ونحن نؤيد تكثيف عمل صيغة نورماندي وزيادة فعالية فريق الاتصال الثلاثي من أجل التسوية السلمية للحالة في جنوب شرق أوكرانيا.

وتؤيد كازاخستان تمام التأييد أنشطة فريق الاتصال الثلاثي وأفرقته العاملة المعنية بتنفيذ تدابير بناء الثقة. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن عملية التفاوض لحل النزاع الأوكراني قد عُلّقت في الواقع في الأشهر القليلة الماضية، كما يتضح من نقص الاتصالات على المستويات العليا في إطار صيغة نورماندي. ويبدو أن المشاركين الدوليين الرئيسيين في الأزمة الأوكرانية لا يمكنهم إعداد خطة عمل مشتركة. وتدرك كازاخستان، شأنها شأن أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، أهمية اتفاقات مينسك لتسوية النزاع في جنوب شرق أوكرانيا، وأن تنفيذ تلك الاتفاقات هو الآلية الوحيدة المتفق عليها بين الأطراف في الوقت الراهن. ونود أن نشير إلى أنه قد أيدها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) المعتمد بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، مما يعزز أهميتها ويزيد مسؤولية الأطراف عن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها تنفيذا صارما، بما في ذلك وقف إطلاق النار المستدام والطويل الأجل، وسحب الأسلحة الثقيلة وتسوية التحديات السياسية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو كازاخستان فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة في أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، جميع المشاركين في عملية التفاوض إلى تسوية الحالة في جنوب شرق أوكرانيا والتقيّد بأحكام اتفاقات مينسك. وقد دعونا مراراً إلى ضرورة الامتثال الصارم للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) بشأن تلك الاتفاقات، الذي نعتبره الآلية الوحيدة المجدية القائمة من أجل حل النزاع سلمياً. ومن الضروري منع زيادة تصعيد النزاع وتكثيف تبادل الجزاءات، فضلا عن مواصلة البحث عن سبل سلمية للتغلب على الخلافات.

ومن المهم بوجه خاص لبلدنا المتعدد القوميات أن تظل أوكرانيا تنعم بالسيادة والاستقرار والاستقلال، استنادا إلى مجتمع متنوع عرقيا ودينيا، تحظى فيه بالاحترام جميع حقوق الإنسان داخل الحيز الإنساني ويعيش فيه جميع المدنيين في ظل ظروف آمنة. ونشكر السيدة مولر على استرعاء انتباهنا للبعد الإنساني، وعلى المعلومات الهامة التي قدمتها. ونعتقد أن السلام المستدام وتطبيع الحالة على نحو كامل يمكن تحقيقهما أيضاً من خلال الانتعاش الاقتصادي. ولذلك، ندعو إلى وضع تدابير لبناء الثقة بحيث تشمل الجانب الاقتصادي كذلك. وينبغي ألا نتيح مزيداً من تصعيد التوترات من أجل الشعب الذي يعاني في ظل ظروف معيشية مروعة وفي ظل تهديد مستمر بتجدد الأعمال القتالية.

السيد ولدرغيما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمينة العامة المساعدة مولر على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن آخر تطورات الحالة في شرق أوكرانيا.

ونحيط علماً بالتقرير المرحلي والتقارير اليومية التي قدمتها بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تشير إلى أن ثمة حالة أمنية متقلبة في الميدان وزيادة في معدلات أعمال العنف والإصابات في صفوف المدنيين. ولاحظنا أيضاً في التقرير المواضيعي الأخير الذي قدمته بعثة الرصد الخاصة مدى تأثير الحالة المتواصلة على الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية. إننا نفهم تأثير الحالة الأمنية المتدهورة في المدنيين والهياكل الأساسية، وما تُفضي إليه من أهمية تلبية الاحتياجات الإنسانية في الميدان. ونعتقد أن تنفيذ نظام وقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه الأطراف، أمر حيوي لتهدئة التوتر المتزايد والمساعدة على تلبية احتياجات السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نشير إلى الدعوة إلى ضبط النفس التي

وجهها مؤخرا السيد أرطوغرول أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي حث أيضاً جميع الأطراف على حماية السكان والوفاء بالتزاماتها بإنهاء أعمال العنف، ولا سيما سحب الأسلحة، وفضّ الاشتباكات، وإزالة الألغام، والتقيد بوقف إطلاق النار.

وما من شك في أن التسوية السلمية وحدها يمكن أن تحل الحالة في شرق أوكرانيا. ولذلك السبب يتحتم بشكل قاطع أن تظل الأطراف ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ اتفاقات مينسك ومتقيدة على نحو صارم بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي أيد مجموعة التدابير اللازمة لتنفيذ تلك الاتفاقات. ولا يسعنا إلا أن نأمل من الأطراف أن تتمكن من إحراز تقدم في إطار صيغة نورماندي وصيغ أخرى ذات صلة من أجل معالجة المسائل المعلقة بشأن تنفيذ اتفاقات مينسك. وعلى غرار ما قاله بعض زملائي، إنه السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي دائم للحالة في أوكرانيا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أصرت روسيا على أن تعقد جلسة اليوم بوصفها جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة، لأننا نريد للجميع أن يسمع الحقيقة.

توفي في ٣١ آب/أغسطس السيد ألكسندر زاخارتشينكو، زعيم جمهورية دونيتسك الشعبية، في هجوم إرهابي. لقد كان توقيعه موجوداً على اتفاقات مينسك، وأثرت وفاته سلباً في تسوية الأزمة. ومن الواضح أن الهدف من قتله كان هو زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتوجد دلائل قوية تشير إلى أن للأوكرانيين يد في مقتله، وهذا يتسق تماما مع منطق كييف المعترف به في إدارة أزمتها الداخلية باستخدام القوة. ولم يعرب زملاؤنا الغربيون عن أي آراء بشأن الجريمة وكانوا اليوم يخشون إعطاء الكلمة إلى ممثلي الجمهوريتين، اللذين كان بإمكانهما إبلاغ المجلس عن التقدم المحرز في التحقيق.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، من المقرر إجراء انتخابات لانتخاب قادة الجمهوريتين والنواب في المجالس الشعبية، بسبب الحاجة إلى ملء فراغ السلطة الناجم عن مقتل السيد زاخارتشينكو. وفيما يتعلق بشرعية الانتخابات، فلا علاقة لها بمجموعة تدابير مينسك، التي تشمل الانتخابات البلدية. بل يحتاج الناس ببساطة إلى العيش وتحويل منطقتهم إلى منطقة صالحة للسكن في الظروف الراهنة، في ظل الحصار الذي تفرضه كييف، وتهديد القيادة الأوكرانية المستمر باستخدام القوة.

لا تزال الحالة في جنوب شرق أوكرانيا متقلبة. فكييف لا تتقيد باتفاقات وقف إطلاق النار، وقد اقتحمت ما يسمى بالمنطقة الرمادية متوغلة فيها بما لا يقل عن ١٥ كيلومترا. وترفض بعناد الوفاء بالتزاماتها السياسية، ساعية إلى تهميش آليات فريق الاتصال الثلاثي وإطلاق جولة ثانية من المناقشات بشأن مسائل تم الاتفاق عليها بالفعل. ويشجع شركاؤها الغربيون ذلك، معلنين مثلما أعلن كورت فولكر، بأنه لا مكان بموجب اتفاقات مينسك لجمهوريتي دونباس المعلنتين ذاتيا، وأنه ينبغي ألا يكون لهما أي وجود.

ويعلن الرئيس بوروشنكو أنه ليس هناك صيغة مينسك. ما نوع رد الفعل الذي نتوقعه من دونباس على هذا الخطاب؟

لقد شهدنا اليوم جولة أخرى من النفاق. وجرى بشكل كامل تجاهل تخريب كييف التام والمشين والقائم منذ أمد طويل لاتفاقات مينسك عملياً منذ اليوم الأول. وبدلاً من الاعتراف بهذه الحقيقة، فإن المناقشة في مجلس الأمن تدور حول الانتخابات التي ستجري في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تمثل تدبيراً أساسياً بالنظر إلى ظروف إخلال كييف بالتزاماتها السياسية، عندما تتخلى السلطات الأوكرانية عن شعب دونباس، وهم مواطنون أوكرانيون بالمناسبة.

لقد ناقشنا الحالة في أوكرانيا في مجلس الأمن في نهاية شهر أيار/مايو (انظر S/PV.8270). وسردنا في ذلك الوقت في هذه

القاعة تفاصيل مضمون اتفاقات مينسك، النقطة تلو الأخرى، التي لا يكل البعض هنا من دعوة الاتحاد الروسي إلى تنفيذها. ويدور كل بند ضمن حزمة التدابير حول أوكرانيا والميليشيات، ولا علاقة للاتحاد الروسي بأي منها. إن أوكرانيا لم تنفذ واحدا منها. وعلى مدى عامين، ترفض كييف تعزيز صيغة شتاينماير التي وقعها الرئيس الأوكراني، والتي توضح إجراءات تنفيذ مجموعة التدابير، بما في ذلك إجراء الانتخابات. ومع ذلك، يقال لنا باستمرار أن كييف يُزعم أنها تنفذ الاتفاقات. وتتم الإشارة إلى سن البرلمان الأوكراني لقانون بشأن المركز الخاص لدونباس وتمديد العمل به مؤخرا. لكن هل أي شخص هنا يجد في القانون ما يتجاوز عنوانه؟ لقد ناشدنا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مرارا وتكرارا إجراء تحليل مقارن لحزمة مينسك وهذا القانون، لأنه من الواضح تماما أنه يتناقض معها. وعلى عكس حزمة مينسك، وضع القانون دون موافقة جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين، والمركز الخاص الذي ينشئه مؤقت. ودخوله حيز النفاذ مشروط بتنفيذ خطوات أخرى تنتهك التسلسل المحدد بدقة في اتفاقات مينسك. وتم تأجيل إجراء تعديلات على الدستور بشأن اللامركزية إلى أجل غير مسمى، ولم يدخل قانون العفو حيز التنفيذ.

إن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هما اللذان يتحملان اللوم على عدم امتثال سلطات كييف لاتفاقات مينسك. ويستمران في إخبارنا بأن الجزاءات المفروضة على الاتحاد الروسي سوف ترفع عندما يتم تنفيذ اتفاقيات مينسك. وطالما أن من في السلطة حاليًا في كييف لا ينفذونها، فإن هذا الموقف يمثل دعوة لأوكرانيا لمواصلة تخريب اتفاقات مينسك، لأن الاتحاد الروسي هو الذي سيدفع ثمن ذلك.

ويسر كييف الاستفادة من ذلك. وينطبق نفس الشيء على الانتخابات. ولم تقم كييف بأي شيء لتنفيذ الأجزاء السياسية من حزمة مينسك، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالانتخابات، لكنها تحتج عندما يبدأ سكان دونيتسك في الاستعداد لملء الفراغ الذي أوجده مقتل زاخارشنكو.

ومن سمات زملائنا الغربيين أنهم يفضلون عدم سماع أي شيء لا يناسبهم أو لا يعجبهم. وينطبق ذلك أيضا على مجموعة تدابير تنفيذ اتفاقات مينسك. إننا نحث الجميع مرة أخرى على قراءة الوثيقة الفعلية، التي تساعد على فهم الأمر. لقد كان زملاؤنا الغربيون من الداعمين السياسيين والماليين لما يسمى بثورة الشرف، أو بالأحرى ''الانقلاب''، وهو أمر لا يحبون سماعه. وكانوا ضامنين للاتفاق الموقع بين يانوكوفيتش والمعارضة، والذي انتهكته المعارضة بمجرد استيلائها على السلطة. إنهم لا يحبون سماع ذلك أيضا. ويفضلون مواصلة التكلم عن العدوان الروسي والوجود العسكري الروسي، الذي لم يلحظه ألكسندر هوغ، نائب رئيس مراقبي بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. صحيح، تم تكذيبه على الفور، وحذف ببساطة ذلك الجزء من المقابلة الصحفية.

المشكلة هي أنهم منحوا السلطات الأوكرانية تفويضا مطلقا. وغضوا الطرف عن كل ما يجري هناك. وسمحوا لها بفعل وقول ما تشاء، وسلطات كييف تفعل ذلك تحديدا. انظر إلى السياسة الخارجية لأوكرانيا، أو بشكل أدق الافتقار إليها. كل ما يفعله الناطقون بلسان سلطات كييف ويقولونه على الساحة الدولية، أجندة السياسة الخارجية الخاصة بهم برمتها، تتمحور حول شيء واحد، هو القدح والتشهير الموجهين ضد الاتحاد الروسي واتخاذ مبادرات مناهضة له. هذا كل ما في الأمر. إن نداء السيناتور الروماني كاتو لتدمير قرطاج بسيطا بالمقارنة بذلك. لكن خلافا لنا، يحرم زملاؤنا الغربيون من المتعة النادرة المتمثلة في سماع الخطاب السياسي الداخلي لأوكرانيا، دون انقطاع أو ترجمة، أو كما يطلقون عليه بفجاجة الحوار في نظامهم السياسي. وباقتباس عبارة واحدة، أدلى بها النائب البرلماني أولي بارنا، على قناة التلفزيون الأوكرانية الرئيسية:

”إن الروس ليسوا شعبًا، بل هم سكان بدون تاريخ، وهم أوغاد وأبناء غير شرعيون للتتار والمغول، وشعب سرق على الدوام من جميع الشعوب الأخرى“.

هذا ما قاله حرفيا، ويمكنني أن أشير إلى العديد من العبارات المشابهة.

لماذا أقوم بذلك؟ لأن كل شخص في أوكرانيا يعرف اللغة الروسية. ما يقرب من نصف السكان يتحدثون بها كما لو كانت لغتهم الأم. وفي الواقع فإن النسبة المؤيدة للغة الروسية أكبر من ذلك. ولعلم المجلس، يتحدث مسؤولو اسلطات الأوكرانية، بمن في ذلك الرئيس بوروشنكو، اللغة الروسية فيما بينهم وفي حياتهم اليومية. ولا يتحدثون اللغة الأوكرانية إلا عندما يظهرون على شاشة التلفزيون. ناهيك عن حقيقة أن جزءا كبيرا من سكان أوكرانيا أصوله روسية. وسنت أوكرانيا قانونًا لغويًا تمييزيًا لم يترك في الواقع أي مجال للغة الروسية في الساحة التعليمية. وبالمناسبة ينطبق الشيء نفسه على اللغة الهنغارية، اسألوا الهنغاريين. لكن حجم الأضرار التي لحقت باللغة الروسية أكبر. هذا ما خلصت إليه لجنة فينيسيا حول الطبيعة التمييزية للقانون. لكن سلطات كييف ليست في وارد تغيير أي شيء، إنهم يستمرون في سلوك نفس الطريق. على كل حال، كانت قضية اللغة أحد الأسباب الرئيسية لبدء الصراع في دونباس. لكن الأمر لا يتعلق بذلك فقط. إن زملاءنا الغربيين لا يريدون أن يفهموا أو لا يستطيعون أن يفهموا أن شعب دونباس، وصدقوني ليست دونباس وحدها، يعيش في بلد يمثل السياسيون أمثال بارنا فيه التيار الرئيسي، وهم التيار الرئيسي، فالمسألة ليست مجرد مسألة سياسية أو اقتصادية، إنما وجودية. لقد تنفس الناس في شبه جزيرة القرم الصعداء عندما اختاروا الانضمام إلى روسيا، من خلال استفتاء طوعي. ولو لم يفعلوا، لكانت الأمور ستكون أسوأ الآن مما هي عليه في دونباس.

خلال ما يسمى ثورة الشرف في كييف، ظهر على موقع تويتر للتواصل الاجتماعي وسم من كلمة واحدة هي: #theyarejustchildren. وهو يعني ”لماذا تأخذون ذلك منهم؟ أمهلوهم بعض الوقت وسيمر ذلك“. لدينا قول مشابه ”لا تلعبوا بالنار“ – ”النار ليست لعبة“. الآن هؤلاء الأطفال يسيرون في جميع أنحاء كييف مع مواكب المشاعل والشعارات النازية ويقاتلون في دونباس مع كتائب المتطوعين القوميين. هذا شيء آخر يفضل زملاؤنا الغربيون عدم ملاحظته. لقد تركوا المارد يخرج من القمقم، لكن المشكلة الآن ليست في أنهم لا يريدون إرجاعه إلى القمقم، بل المشكلة هي أنهم لا يستطيعون ذلك.

كتب الشاعر الروسي الكبير ألكسندر بوشكين العبارات التالية: ”ليس من الصعب خداعى./أنا سعيد بخداع نفسي“.

هذا عن هؤلاء السادة الحاضرين في المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بوليفيا.

يشكر وفد بلدي السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، والسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

نحن نؤكد من جديد أن مجموعة تدابير تنفيذ اتفاقات مينسك لا تزال هي الأساس الذي يلتزم به المجتمع الدولي في إطار السعي لتحقيق سلام دائم في شرق أوكرانيا. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى الامتثال الصارم لها. تعتبر أحكام هذه الاتفاقات، جنبا إلى جنب مع تطوير تدابير بناء الثقة، أساسية لتوطيد الجهود التي ينبغي أن يبذلها الطرفان في البحث عن حل سياسي للأزمة في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى الامتثال للمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي الإنساني.

إننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن شن الهجمات وعن الأنشطة التي تحرض على العنف أو تصعيد الأعمال العدائية، والالتزام بالحظر المفروض على استخدام المدفعية الثقيلة، واحترام وقف إطلاق النار، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بلا شروط، وتيسير الوصول الكامل والآمن لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لكي تتمكن من القيام بمهامها الميدانية. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من أجل التوصل إلى حل دائم يأخذ في الاعتبار الحقوق والمصالح والمطالبات المشروعة لجميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات العرقية، من أجل تحقيق التوازن في المصالح والتوصل إلى حل سياسي لهذه المسألة.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإن للانتهاكات المتتالية لوقف إطلاق النار، أثر مدمر على حياة الملايين من المدنيين. ولهذا يجب أن نضيف الهجمات على المناطق الحضرية والبنية الأساسية المدنية التي تؤثر على ٦٠ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون على طول ما يسمى خط التماس، وهو أحد أكثر المناطق الملوثة بالألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى التقيد الصارم بالتزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، في إطار التقيد بالقانون الدولي الإنساني.

كما نؤيد بقوة الجهود التي تبذلها بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تضطلع بعمل هام في ظروف صعبة.

أخيرا، نعيد التأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. ويجب على المجتمع الدولي والمجلس أن يتحدا في بذل كل جهد ممكن لتحقيق سلام دائم يعود بالفائدة على المنطقة في الأجل الطويل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأعرب كذلك عن تقديري لعرضي مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين وتحليلاتهما للحالة، علاوة على إعرابهما عن التأييد لسيادة ووحدة أراضي أوكرانيا. وأتقدم بخالص الشكر كذلك لوفود السويد، وفرنسا، وهولندا، وبولندا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على مبادرتهم بلفت انتباه المجلس إلى مسألة الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات غير قانونية تقرر أن تجرى في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في منطقتي دونتسك ولوهانسك المحتلتين في أوكرانيا.

ويبدو أن علي كذلك أن أشكر الوفد الروسي على اقتراحه عقد هذه الجلسة في القاعة توخيا للشفافية. مع ذلك، وإذ صار واضحا من البيان الروسي، فإن الوفد الروسي منشغل في المقام الأول باستخدام المجلس كمنبر لشن حملته الإعلامية التضليلية فيما يتعلق بأوكرانيا وباتهام الحكومة الأوكرانية بالمسؤولية عن كل ما يحدث في الأراضي المحتلة. إن هذا السلوك لا يمت بأي صلة إلى تعزيز الشفافية، لكنه بالتأكيد يمت بكل صلة إلى المحاولات اليائسة للتنصل من المسؤولية عن أفعال روسيا غير المشروعة الموثقة جيدا ضد أوكرانيا – عدوانها العسكري واحتلالها لأراضي أوكرانيا ومحاولة ضمها غير الشرعي. إنه سلوك مجرم متعنت لا يندم على شيء مصمم على الاستهزاء بنظام العدالة. ولذلك، فإنني أود أن أعرب عن خيبة أملي العميقة إزاء موقف الجانب الروسي الذي يبدو أنه عازم عزما أكيدا على تعطيل كل الجهود الصادقة الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع ولإحلال السلام في منطقة دونباس التي مزقتها الحرب.

إن الدافع الرئيسي لمناقشة اليوم هو نية إدارة الاحتلال الروسي في الأراضي المحتلة مؤقتا من منطقتي دونتسك ولوهانسك الأوكرانيتين لإجراء ما يسمى بالانتخابات المبكرة، الأمر الذي يرقى في الواقع إلى وضع زعماء العصابات المسلحة في مقاعد

هيئات تمثيلية غير مشروعة. وذلك لا يعدو كونه استفزازا وتعديا على اتفاقات مينسك وسيادة أوكرانيا. ومما يؤسف له جدا أن الكرملين اختار طريق زيادة تصعيد الوضع بدلا من التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

وكما ذكرت وزارة الخارجية في أوكرانيا في ٧ أيلول/سبتمبر، فإن نتائج تلك الانتخابات الوهمية باطلة ولاغية، ولن يكون لها أي أثر قانوني، ولن تعترف بها أوكرانيا ولا المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الأعمال لا تؤدي إلا إلى تقويض اتفاقات مينسك، والإضرار بشدة بالجهود الدولية الرامية إلى تسوية الحالة التي نشأت نتيجة للعدوان العسكري الروسي واحتلاله أجزاء من أوكرانيا. والاتحاد الروسي يعلم تمام العلم أن ما يسمى بالانتخابات تنتهك دستور أوكرانيا والقانون الأوكراني المتعلق بنظام الحكم الذاتي المحلي المؤقتفي أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وتتعارض مع نص وروح اتفاقات مينسك التي، كما يحلو للاتحاد الروسي أن يذكر، أقرها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) في عام ٢٠١٥.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، مدد البرلمان الأوكراني صلاحية القانون المذكور حتى نهاية عام ٢٠١٩، مؤكدا مرة أخرى تقيد أوكرانيا بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك. وعلى الرغم من أن الاتحاد الروسي كان أمامه وقت أكثر من كاف لتقييم الأضرار التي ستلحقها ما تسمى بالانتخابات بالعملية السياسية، فإنه يمضي قدما عمدا في تنفيذ ذلك الاستفزاز. لا أحد منا لديه كرة بلورية يستطلع بها المستقبل، غير أن هناك دلائل تشير إلى أن ما يسمى بالانتخابات قد تستخدم كنقطة انطلاق نحو دورة جديدة من العدوان الروسي المسلح. وأشكر، في ذلك الصدد، جميع أعضاء مجلس الأمن الذين أبدوا بوضوح تقييمهم لتلك الإجراءات التي اتخذها الكرملين. وأود أن أوضح بجلاء أنه لا يمكن إلا لمسؤولين منتخبين بصورة مشروعة أن يمثلوا المجتمعات المحلية في دونباس، وليس دمى الكرملين الذين ترسلهم موسكو أو تعينهم. وبالتالي، فإن أي انتخابات يعترف بها بهذه الصفة يجب أن تجري وفقا للتشريع الأوكراني، تمشيا مع معايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتحت مراقبة دولية مناسبة.

وإذ أن الاتحاد الروسي قد وسع نطاق مناقشة اليوم بتقييماته الكاسحة وتوصيفاته القاطعة واستعراضه التاريخي، فإنني أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية فيما يتعلق بصورة أكبر لأنشطة روسيا المدمرة في أوكرانيا وحولها. وبالمناسبة، فقد أدهشتني لهجة الممثل الروسي – التي أخذت تبتعد عن الدبلوماسية رويدا رويدا، إن لم تكن مبتذلة – بعض الشيء، مع كل جلسة لمجلس الأمن بشأن أوكرانيا.

لقد سمعنا جميعا الشعار الروسي في مناسبات عديدة، الذي ردد اليوم كذلك، بأنه ينبغي للحكومة الأوكرانية أن تنخرط بصورة مباشرة مع ممثلي لوهانسك ودونيتسك. ما يشكل حقيقة مزعجة جدا للجانب الروسي هو أنه لا وجود لممثلين شرعيين للوهانسك ودونيتسك، اختارهم الناس في انتخابات حرة. الأشخاص الذين يجلسون في المباني الإدارية في لوهانسك ودونيتسك هم ببساطة دمى موسكو، الذين يعينون أو يعزلون من مناصبهم حسب مشيئة أسيادهم في الكرملين. ووجود مواطنين وأفراد أمن روس في تلك الإدارات، علاوة على توفير الدعم المالي والعسكري الحاسم، لا يزال مستمرا حتى اليوم وما زال يشكل عاملا حاسما في تسيير الإدارة اليومية في المناطق المحتلة من دونباس. وتواصل روسيا ممارسة السيطرة السياسية والإدارية الكاملة على المنطقة. وقد كونت موسكو ودعمت تشكيلات مسلحة غير قانونية في دونيتسك ولوهانسك. إن وجودها في حد ذاته سيكون مستحيلا بدون مساعدة روسيا المالية المباشرة، التي تصل إلى ١,٣ بليون دولار في العام. وتمارس القوات المسلحة الروسية القيادة والسيطرة الكاملتين على التشكيلات العسكرية في المناطق المحتلة من أوكرانيا.

وفيما يلي بعض الحقائق من أحدث تقرير لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، طالما أن الممثل الروسي ذكر المقابلة التي أجريت مع السيد هوغ. ففي آب/أغسطس، اكتشفت مركباتها الطيارة غير المأهولة قوافل لشاحنات بضائع تعبر الحدود بصورة غير قانونية ليلا عند الجزء الذي يسيطر عليه الجانب الروسي حاليا من الحدود الأوكرانية – الروسية. ومن ثم تحركت القافلة إلى بلدة خروستالني، وهي مرفق تخزين معروف جيدا للأسلحة الروسية الثقيلة. وفي وقت لاحق، شاهدت بعثة الرصد الخاصة في نفس القرية المئات من صناديق الذخيرة، قدر أن بعضها كان جديدا تماما، علاوة على ١١٨ صندوق تحوي صواريخ لأنظمة قاذفات الصواريخ المتعددة. ووفقا لتقارير بعثة الرصد الخاصة، فقد حدد مراقبوها كذلك أربعة نظم حرب إلكترونية متميزة بالقرب من قرية غير خاضعة لسيطرة الحكومة. هل يتعين علي أن أقول إن تلك النظم تستخدم حصرا من قبل الجيش الروسي؟ وفي أيلول/سبتمبر، أبلغت بعثة الرصد عن قافلة تتألف من ١٠ شاحنات كاماز مغطاة بالقماش بالقرب من الحدود مع الاتحاد الروسي حيث لا توجد مرافق عبور حدودية. وفي ثلاث مناسبات، من ٩ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اكتشفت مركبة طيارة غير مأهولة تابعة لبعثة المراقبة مركبات، اشتملت على مدفع مضاد للطائرات وناقلة جند مصفحة، تدخل أوكرانيا وتخرج منها في منتصف الليل عبر طريق غير معبدة بالقرب من قرية أخرى في المنطقة غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في منطقة دونيتسك، بالقرب من الحدود مع الاتحاد الروسي.

وفي ضربة أخيرة، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، رصدت مركبة طيارة غير مأهولة تابعة لبعثة الرصد، في أراضي غير خاضعة لسيطرة الحكومة، نظام صواريخ أرض – جو معروف باسم ”أوسا“ باللغة الروسية، الذي يعني ”دبور“ بالعربية، ثم رصدت المركبة قافلة من سبع شاحنات على طريق ترابية قرب الحدود مع الاتحاد الروسي. ثم تعرضت المركبة الطيارة غير المأهولة لتداخل في الإشارات، تقرر أنه كان ناجما عن تشويش، فقد بعده الاتصال بها.

ولم تعد هذه الطائرة بدون طيار إلى محطة المراقبة الأرضية، واعتبرت في حكم المفقودة. وربما، كما تدعي روسيا في كثير من الأحيان، كان ينبغي أن ينسب ذلك إلى عمال مناجم الفحم المحليين المتقاعدين السلميين، أو ربما إلى ضباط الجيش الروسي الذين قرروا قضاء عطلتهم في التقاط الفطر في الغابة القريبة.

وفي غضون الأشهر الثلاثة الماضية وحدها، رصدت بعثة الرصد الخاصة قوافل، بما في ذلك شاحنات في سبع مناسبات على نفس الطريق غير المعبدة المذكورة آنفا في المنطقة القريبة من الحدود. نحن نتكلم عن منطقة واحدة صغيرة بالقرب من الحدود مع الاتحاد الروسي. هل يشك أحد بشأن من هو المسؤول هناك؟ هل يصدق أحد الرواية الروسية بأن هناك سلطات مستقلة في لوهانسك ودونيتسك، وأن موسكو تقوم بدور الوسيط ليس إلا؟ أحقا ذلك؟

إن كان البعض يعتقد أن نقطة التماس الوحيدة في العلاقات الأوكرانية – الروسية هي في دونباس، فهو مخطئ بشدة. دعونا نلقي نظرة على بحر أزوف، الذي تحول إلى ساحة أخرى للأعمال العدائية الروسية ضد أوكرانيا. في الأشهر الستة الماضية، أوقف الاتحاد الروسي بصورة تعسفية أكثر من ٢٠٠ سفينة كانت متجهة إلى مينائي ماريوبول وبرديانسك الأوكرانيين. وكما أكدت بعثة الرصد الخاصة، تسببت فترات انقطاع النقل البحري التجاري تلك في اضطراب اقتصادي وتجاري نجمت عنه خسائر تجارية للمينائين اللذين يعمل فيهما آلاف الأشخاص. وهذه الإجراءات تتعارض مع التزامات روسيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتنتهك الحقوق الملاحية لأوكرانيا ودول علم السفن الموقوفة. أما السفن المتجهة إلى الموانئ الروسية في بحر آزوف فلم تتعرض لعمليات توقف معطلة مماثلة.

ثم هناك جسر مضيق كيرتش، الذي بني بصورة أحادية الجانب وغير قانونية في انتهاك لحقوق أوكرانيا. وبات عائقا كبيرا أمام الملاحة الدولية. ويبلغ ارتفاع هذا الجسر ٣٥ مترا فقط، ولا يمكن أن تعبره بأمان سوى السفن التي لا يزيد ارتفاع أعلى نقطة فيها عن ٣٣ مترا ولا يزيد طولها عن ١٦٠ مترا. ونتيجة لذلك، فإن السفن من طراز باناماكس والكثير من سفن هاندي ماكس تمنع الآن من عبور مضيق كيرتش. وكان لذلك أثر كبير على حركة المرور إلى موانئ أوكرانيا.

كما تستخدم روسيا بحر أزوف كقناة إضافية لتزويد قواتها في دونباس بالأسلحة من أراضي القرم المحتلة. وبحسب معلوماتنا، فإن روسيا لم تتخل عن فكرة إيجاد ممر بري إلى القرم. وعلاوة على ذلك، فإن التهديد باعتداء بحري من اتجاه أزوف في حالة وقوع مواجهة عسكرية واسعة النطاق لا يزال مصدرا لزعزعة الأمن في منطقة دونيتسك. وفي شبه جزيرة القرم المحتلة، فقد استمرت العسكرة النشطة بأقصى سرعة. وقد زادت روسيا بأكثر من الضعف قوام عنصرها العسكري في شبه الجزيرة، وتواصل تجهيز البنية التحتية العسكرية في القرم من أجل نشر أسلحة نووية. ويشمل ذلك تجديد مرافق تخزين الرؤوس الحربية النووية من الحقبة السوفياتية.

وحالة حقوق الإنسان في شبه الجزيرة لا تزال مقلقة للغاية أيضا. والنتائج التي توصل إليها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تؤكد استمرار فشل سلطات الاتحاد الروسي، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، في ضمان طائفة واسعة من حقوق الإنسان في القرم وحمايتها بشكل ملائم. ولا تزال روسيا تتجاهل الأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية قبل عام والذي يلزمها، في جملة أمور، بالامتناع عن الإبقاء على قيود أو فرضها على قدرة تتار القرم على المحافظة على مؤسساتهم التمثيلية، بما في ذلك ''المجلس''، فضلا عن ضمان إتاحة التعليم باللغة الأوكرانية. ورغم المعنى الواضح لهذا الأمر، فقد انقضى عام كامل استمرت روسيا خلاله في حظرها للمجلس وانخفض عدد الطلاب الذين يدرسون باللغة الأوكرانية من أكثر من ٠٠٠ ١٣ في السنة الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ١٧٢ طالبا فقط في ٢٠١٧-٢٠١٨. فلنتوقف لحظة ونفكر في هذه الأرقام - أكثر من ٠٠٠ ١٣ ثم ١٧٢. إنه فارق كبير.

وأود أن أضيف إلى ذلك أنه خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، انتقل ٠٠٠ ١٠٨ شخص من الاتحاد الروسي إلى القرم وسيفاستوبول. فما معنى هذا إن لم يكن هناك سياسة متعمدة لتغيير التركيبة الديمغرافية للمنطقة؟ والسلطات الروسية تحتجز أكثر من ٧٠ مواطنا أوكرانيا في روسيا وشبه جزيرة القرم المحتلة باتهامات ملفقة ذات دوافع سياسية. وكان على أوليغ سنتسوف، الذي يواجه خطر التعذيب عن طريق الإطعام القسري، أن ينهي إضرابه عن الطعام بعد أربعة أشهر من الكفاح. وقد تدهورت صحته بشكل كبير، ولا تزال حالته حرجة. والقرار الصادر عن البرلمان الأوروبي مؤخرا بمنح جائزة سخاروف لأوليغ سنتسوف يمثل إشارة قوية إلى جميع المحتجزين بصورة غير قانونية بأنهم غير منسيين. كما أن الحالة الصحية لفولديمير بالوخ وآسان تشابوش وإمير - أوسين كوكو وستانيسلاف كليخ وإيهور هريب ويفهن بانوف وكثيرين غيرهم ممن لا يتلقون مساعدة طبية مناسبة، لا تزال مصدر قلق كبير.

وتجلس خلفي اليوم السيدة إيمين دزاباروفا، النائب الأول لوزير سياسة المعلومات في أوكرانيا. وهي من تتار القرم؛ ولدت هناك. عاشت وعملت في شبه جزيرة القرم، واضطرت إلى الرحيل بعد الاحتلال الروسي. ويمكنها أن تخبرنا بألف قصة عما يحدث في الواقع الراهن للقرم.

ولن تكتمل تفاصيل هذه الصورة القاتمة بدون ذكر حملة الدعاية الضخمة والتحريض على الكراهية ضد أوكرانيا والأوكرانيين التي أطلقتها الحكومة الروسية. ويقضي الإعلام الروسي الرسمي والشخصيات العامة ساعات في أوقات الذروة

في الغمز والتعريض بالشعب الأوكراني. وأدى ذلك في السابق دورا مهما في احتلال القرم وتأجيج الصراع في دونباس.

ماذا يعني كل ذلك؟ الأمر بسيط تماما وصعب للغاية في نفس الوقت. مفاتيح تسوية الصراع تكمن في موسكو. ومن جانبنا، نحن مستعدون للمشاركة البناءة لإنهاء النزاع. وللأسف، فإن هذا الاستعداد غير موجود في روسيا بعد. ومما يؤسف له، أنه حتى يتحقق تغيير ملموس في السياسة الروسية تجاه بناء علاقات حسن جوار حقيقية مع البلدان حول حدودها، على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية، عوضا عن خلق مناطق من عدم الاستقرار وشن الحروب، سيستمر المجلس في الالتئام حول هذه الطاولة لمناقشة الحماقات التي لا تنتهي لسياسات روسيا التوسعية والعدوانية. وهناك أمر واحد مؤكد – أن استرضاء الكرملين وممالأته لن يسهما في بناء عالم أكثر استقرارا وأمانا.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.